

نماذج من تمويل مستحدث (غير عادي)

أولاً: التمويل برأس مال المخاطرة – ثانياً : التمويل المصغر

أولاً: التمويل برأس مال المخاطرة

1- تعريف:

يسمى أيضا رأس المال الجريء، ويعتبر رأس المال المخاطر طريقة مستحدثة في التمويل حيث يأخذ أسلوبا خاصا فهو يجمع بين تقديم المال وتقديم المشورة والمساعدة في تسيير الشركة بما يحقق لها النمو والتطور ويمثل صورة من صور الوساطة المالية .

هو أحد أشكال التمويل للمشاريع الريادية في أولى مراحل إنشائها، والتي تتميز بكونها تمتلك فرصة نجاح ونمو عالية، وبنفس الوقت يتسم الاستثمار بها بمخاطرة عالية، ويختلف رأس المال المخاطر اختلافاً جوهرياً عن الائتمان أو القرض .

يهدف رأس المال المخاطر إلى التغلب على عدم كفاية العرض من رؤوس الأموال المقدمة من المؤسسات المالية القائمة بشروط ملائمة كما يهدف إلى توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو تلك عالية المخاطر والتي تتوافر لديها في نفس الوقت إمكانيات نمو وعائد مرتفع في حالة نجاحها. بذلك فإن رأس المال المخاطر هو طريقة لتمويل الشركات غير القادرة على تدبير الأموال من إصدارات الأسهم العامة أو أسواق الدين عادة بسبب المخاطر العالية المرتبطة بأعمالها.

فأصحاب الشركات ومؤسسات الادخار، و البنوك، وشركات التأمين بما لديها من رؤوس أموال مدخرة عوض استثمارها بالطرق التقليدية المعروفة تقوم باستثمارها بمخاطر مرتفعة مع توقع تحقيق عائد مرتفع، فرأس مال يوظف بواسطة وسيط مالي متخصص في مشروعات خاصة ذات مخاطر مرتفعة تتميز باحتمال نمو قوي لكنها لا تنطوي في الحال على تيقن بالحصول على دخل أو التأكد من استرداد رأس المال في التاريخ المحدد، وهذه الحالة تعتبر مصدر المخاطر، وأملا في الحصول على فائض قيمة قوي في المستقبل البعيد نسبياً، حال إعادة بيع حصة هذه المؤسسات بعد عدة سنوات متأخرة وهذه الحالة تعتبر تعويضاً للمخاطر. يحصل مستثمري رأس المال المخاطر على عوائد جراء حصولهم على حصص في المشروع الذي يستثمرون فيه، والذي يمتلك في العادة تكنولوجيا جديدة ثورية، أو خطة عمل في شركات التي تعمل في مجال التقنيات المتقدمة مثل: التكنولوجيا الحيوية، تقنية المعلومات، البرمجيات..

2- ظهور ونشأة رأس مال المخاطر :

فكرة رأس مال المخاطر قديمة تطورت في الوقت الحاضر مع مبادرة الجنرال الفرنسي Georges Doriot بعد الحرب العالمية الثانية في سنة 1946 أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في

العالم وهي مؤسسة متخصصة في تمويل الشركات الإلكترونية، وبداية من الخمسينات بدأ نشاط رأس المال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق رغبات وطلبات التمويل للشركات المتوسطة و الصغيرة ، بدأ النشاط التمويلي بطيئاً في الخمسينات والستينات وبداية من 1977 أصبح هذا النوع من التمويل يستجيب أكثر للاستثمار في مجال التكنولوجيا الحديثة وخاصة الحواسيب ، ازدهرت وتطورت مؤسسات رأس المال المخاطر بشكل ملفت وحقت طفرة كبيرة ، وهناك أمثلة كثيرة انطلقت بهذا النوع من التمويل وبلغت مستوى عالي من النشاط والحجم (مثال ذلك مايكروسفت ، وماكنتوش) كون رأس مال المخاطر يتخذ طريقة التمويل الخاص فهو اقتسام المخاطر بين المؤسسات المستثمرة وشركات التمويل ، وعمليات رأس مال المخاطر تمول المؤسسات المبتدئة والتي تنمو بطريقة أسرع من المؤسسات التي تم انشاؤها من طرف المستثمرين بمفردهم .

جدول 1: التزايد السنوي لمؤسسات وحجم التمويل برأس مال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية

2008	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1970	
3276	2709	6334	1539	1036	1174	386	116	عدد المؤسسات
28.1	22.9	101.8	7.6	2.6	2.6	0.5	0.1	قيمة الاستثمار السنوي بالمليار دولار

المصدر : من إعدادنا بناء على الشكل البياني: National Venture Capital Association, 2009

على الموقع بتاريخ 2017/02/21 http://www.growthandjustice.typepad.com/files/nvca_2009

قد أصبح دعم الابتكار والأفكار الاستثمارية الجديدة إحدى وجهات بناء الاقتصاد في الدول المتطورة التي تجمع بين الرأس المال المتاح لدى رجال الأعمال والعلم، والأفكار التي يمتلكها آخرون ولكن يعجزون عن التمويل وفي النهاية تعم الفائدة على المستثمر وصاحب الفكرة بالإضافة إلى المجتمع ككل من خلال زيادة الناتج الوطني وخلق مؤسسات رائدة . زادت الحاجة مع مطلع القرن الواحد والعشرين ، فغزى المفهوم عقول المالبين والمستثمرين كل أنحاء العالم ، فزادت الحاجة إلى رأس المال المخاطر الذي يركز على توفير التمويل للمشروعات الجديدة أو القائمة التي تعاني عجزاً في مواردها، حيث يتخذ رأس المال المخاطر شكل المساهمة في رأسمال المؤسسة، ثم ينسحب عن طريق بيع حصته في السوق. هذه الفكرة عمت في كل الدول من العالم خاصة المتطورة منها ، وشكلت لذلك هيئات تشرف على نجاح التمويلات المخصصة لذلك الغرض.

جدول 2: التزايد السنوي لمؤسسات وحجم التمويل برأس مال المخاطر في العالم

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	
13665	17992	18157	15800	13006	10842	8459	عدد المؤسسات
127	141	108	65	59	46	45	قيمة الاستثمار السنوي بالمليار دولار

المصدر : من حساباتنا بناء على : KPMG,venture pulse , le financement en capital –risque le retour en : 2016 تاريخ الاطلاع 2017/03/15 , <http://www.plusgrandplusfort.fr>

جدول 3: التزايد السنوي لمؤسسات وأرقام التمويل برأس مال المخاطر في الولايات المتحدة الأمريكية

2008	2005	2000	1995	1990	1985	1980	1970	
3276	2709	6334	1539	1036	1174	386	116	عدد المؤسسات
28.1	22.9	101.8	7.6	2.6	2.6	0.5	0.1	قيمة الاستثمار السنوي بالمليار دولار

المصدر : من حساباتنا بناء على : National Venture Capital Association, 2009

على الموقع بتاريخ 2017/02/21 http://www.growthandjustice.typepad.com/files/nvca_2009

3- ارتفاع مردودية المشاريع في مجال رأس المال المخاطر :

فعن التجربة الأمريكية التي تعتبر رائدة في العالم ، تميزت شركات رأس المال المخاطر بالتخصص في مجال الشركات الناشئة واختارت القطاعات التي تمتاز بفرص نمو مرتفعة كقطاع التكنولوجيا وفي دراسة شملت 500 مؤسسة أمريكية تم تمويلها برأس المال المخاطر عمرها لا يتجاوز الأربعة سنوات وحوالي 80 % منها تعمل في القطاع التكنولوجي مقارنة بعدد مماثل من المؤسسات الممولة ذاتياً وكانت النتائج كما هو مبين في الجدول الموالي :

جدول 4: مقارنة بين المشروعات الممولة برأس مال المخاطر والمشروعات الممولة ذاتياً في أمريكا :

المشروعات الممولة ذاتياً	المشروعات الممولة برأس مال المخاطر	أوجه المقارنة
+ 59%	+ 59%	خلق عمالة كفاءة (%)
+ 3%	+ 25%	العمالة المنشأة سنوياً (%)
8000	16000	نفقات البحث والتطوير بالنسبة للشخص الواحد (بالدولار)
+ 9%	+ 35%	معدل الاستثمارات السنوية (%)
+ 5%	+ 12%	معدل الإنتاجات السنوية (%)

المصدر : وفاء عبد الباسط ، رأس المال المخاطر ودورها في تدعيم الشركات الناشئة . دار النهضة العربية ، القاهرة 2001 ص 112.

وتتضح جلياً من خلال الجدول تفوق المشاريع الممولة برأس المال المخاطر في كل أوجه المقارنة ما عدا توفير نفس النسبة من العمالة الكفاءة.

4- مراحل التمويل برأس مال المخاطر :

من عوامل نجاح التمويل برأس مال المخاطر انه يقسم حياة المشروع إلى مجموعة مراحل ويتقي (يختار) المرحلة التي يتدخل فيها وهناك أربعة مراحل معروفة :

أ - مرحلة الإنشاء : وهي التي يحدد فيها التكلفة الإجمالية للمشروع ، ثم تقسم التكلفة على مراحل ، يتم في هذه المرحلة التكفل بالتكلفة الخاصة بالانطلاق ، فأصعب الأمور بدايتها ، وهي بدورها تنقسم إلى قسمين ، فتكاليف البحث والهندسة والمصاريف التمهيدية لقيام المشروع قد لا يكون في متناول المستثمر المبتدئ توفيرها وهي تخص مرحلة ما قبل الانطلاق ، والقسم الثاني هي عندما يبدأ المشروع يشتغل وليس بالهين أن يأخذ مباشرة حصة في السوق ، وتراكم الأعباء في بداية النشاط قد يدفع بالمستثمر إلى

التوقف بسبب ثقل الديون وعدم ثقة الدائنين بالمولود الجديد وعدم كفاية رأس المال الخاص ، فتكون فرصة التمويل برأس المال المخاطر فرصة ملائمة .

ب- **مرحلة التنمية** : عندما يبلغ المشروع مستوى التمام يحتاج إلى أموال لتوسيع دورة الاستغلال ليناسب بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير ، فمن المؤكد انه بعد إدخال التحسينات على رأس المال الثابت تزيد القدرات الإنتاجية ، ويحتاج إلى تحسين نوعية الإنتاج وتوسيع عملية البيع .

ت- **مرحلة تحويل الملكية** : قد تحدث ظروف على الشركة تكون فيها مضطرة إلى التنازل عن مجموعة من المساهمات ، كانسحاب مجموعة من المساهمين ، وفاة احد المؤسسين وانتقال الملكية إلى الورثة ، وهنا لتحافظ الشركة على استمراريتها يجب أن يتدخل طرف بالمال لتعويض المنسحبين أو المتوفى .

ث - **رأس مال التقويم أو إعادة الرسكلة** : وهو تسديد المسار الموضوع من طرف الشركة ، وإجراء عملية التقويم تتطلب العملية إمكانيات مالية ، تنفق على تحسين أداء العاملين والمسيرين ، تحسين طرق وظروف العمل بما تتطلبه عملية الإنتاج ، تحسين الوسائل كالأجهزة والمعدات .

5- مزايا وعيوب التمويل برأس مال المخاطر :

مثل ما لمؤسسات التمويل برأس مال المخاطر مزايا فهي أيضا لا تخلو من عيوب :

5-1-المزايا:تمتاز طريقة التمويل هذه بعدة مزايا :

- زيادة الأموال الخاصة باعتبار أن أموال رأس مال المخاطر لها اثر المساهمات .
- لا تستحق أموال المؤسسات المساهمة برأس مال المخاطر واجبة الدفع إلا أصبحت ظروف الشركة مواتية فهي لا تعامل مثل الديون .
- تستفيد المشاريع الممولة برأس مال المخاطر بالنصح والاستشارة وخاصة وان لهذه الشركات الممولة تجربة في التعامل مع مثل تلك المشاريع .
- إذا كانت النتيجة السنوية ربحا أخذت شركة التمويل جزء، أما إذا كانت خسارة فنتحمل جزء من الخسارة .
- التمويل المتدرج (على مراحل) فبعد انتهاء كل مرحلة يتخلص المشروع من قيد وشروط ذلك التمويل نهائيا، وإذا بقيت الحاجة لتمويل مماثل في مرحلة أخرى أجرى اتفاقيات أخرى .
- بالنسبة لشركات التمويل ، فهي تختار من بين العروض المشاريع ذات المردودية العالية والقادرة على رفع إمكانياتها المالية والقادرة على التسديد ، فعملية الانتقاء تعطي شركة التمويل المناعة الكافية .
- تستطيع شركات التمويل تنويع تمويلها وتوزيعه على عدة مشاريع مختلفة المخاطر ، فما تخسره في مشروع تربحه في آخر .

2-5- العيوب : ترجع عيوب تمويل رأس مال المخاطر إلى ما يلي :

- لجوء شركات التمويل لمراقبة تسيير المشاريع الناشئة يعتبر كابحا للمبادرة الخلاقة والإبداع .
- استرجاع أموال شركة التمويل قد يضعف الأموال الخاصة ، وأحيانا تغالي في قيمة الأموال المسترجعة .

6- شركات رأس مال المخاطر الناشطة في الجزائر:

الجزائر كباقي الدول ولكي يتم تشجيع رأس المال المخاطر لا بد من تكامل استثمارات القطاع الخاص وجهود القطاع الحكومي في تشجيع وتسريع عجلة النمو للحديث عن الاستثمارات الخاصة التي لا تزال محدودة وضيقة الانتشار في الوطن من خلال وضع بنى مؤسسية وتشريعية تحفز وتشجع رأس المال المخاطر. وتبحث الجزائر كبقية الدول باستمرار عن فرص لتشجيع النمو المستدام، بينما تعد زيادة الأعمال والإبداع من أهم محفزات هذا النمو. كما أن ثقافة الاستثمار المغامر وريادة الأعمال يجب أن تحظى بأهمية كبيرة في المدارس والجامعات ومعاهد التدريب، ...أقدمت على إنشاء مجموعة من الشركات وضعت لتتولى تقديم رأس مال المخاطر ومنها :

- الشركة المالية الجزائرية الأوروبية للمساهمة: FINALEP
أسست مع البنك الأوربي للاستثمار، الوكالة الفرنسية للتنمية والصندوق الألماني للتعاون من أجل تقديم دعم لتنمية الاستثمار في الجزائر بتاريخ 15 نوفمبر 1990 .
- الشركة المالية للاستثمار، المساهمة والتوظيف SOFINANCE :
هي مؤسسة مالية عمومية متخصصة في الاستثمار اتخذ قرار إنشائها من طرف المجلس الوطني لمساهمات الدولة في 11 أوت 1998 ،
- الشركة الجزائرية السعودية للاستثمار ASICOM :
أنشئت سنة 2004، وتعد أول مؤسسة حكومية متخصصة في رأس المال المخاطر بالجزائر.
- الجزائر استثمار El djazair Istithmar :
يحوز رأس مالها البنكان العموميان، هما بنك الفلاحة والتنمية الريفية والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنسبة ، وقد تم تسليمها الاعتماد من أجل بداية نشاطها من طرف وزارة المالية في 1 ماي 2010
- الصندوق المغاربي لرأس المال الاستثماري: MPEF :
ينشط بثلاث دول مغربية: الجزائر، المغرب وتونس، ويسير عن طريق مجمع " تونانفست "، بدأ نشاطه لأول مرة في تونس سنة 2000 من طرف المؤسسة المالية الدولية.

ثانياً : التمويل المصغر :

1- تعريف:

انه إجراء عملي أكثر منه نظري ففي بعض البلدان يطلق عليه التمويل المصغر، وفي أخرى الحاضنات ، وفي أخرى المتناهي الصغر، لكن المدلول تقريبا واحد ، وهناك عدة تعاريف تقريبا تصب في معنى واحد ندرج منها ما يلي :

" هو تقديم وتوفير الخدمات المالية للفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر ، وهو له سمتان هامتان ،فهو يؤكد على مجموعة من الخدمات المالية وليس تقديم الائتمانات فقط ، كما يؤكد على الفقراء من منظمي مشروعات العمل الحر" ¹.

" يعرف التمويل المصغر على أنه مجموعة الخدمات المقترحة أو المقدمة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية التقليدية" ²؛

" يعرف التمويل المصغر بأنه التسليف والادخار وتقديم الخدمات المالية الأخرى مثل التحويلات، التأمين، قروض الاستهلاك، قروض الزواج، المساعدات الفنية، بطاقات الائتمان، خدمات الدفع .. الخ" ³.

بصفة عامة ، فان التمويل المصغر و متناهي الصغر هو أداة فعالة للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع ،و بما أن أصحاب الدخل المحدود يعانون من قلة الخدمات المالية بسبب الاستراتيجيات التقليدية للبنوك ،فهذا النوع من التمويل يوفر خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من أصحاب المشاريع بالقليل من الضمانات و شروط الائتمان أو بدونها لتتلاءم و مقدرتهم الاقتصادية البسيطة ، وهذه المقدرة لا تؤهلهم للحصول على خدمات من البنوك .

ونلاحظ إنطلاقاً من هذه التعاريف أن برامج التمويل المصغر تركز على ضرورة تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية وليس خدمات الإقراض فقط هذا من جهة، ومن جهة أخرى تركز على تقديم تلك الخدمات المالية المتنوعة للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من

¹ جوديث براندسما و لورنس هارت ،تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998، ص.1.

² Boyé(s), Hajdenberg(j), Poursat(c) ,Le guide de la microfinance, Microcrédit et épargne pour le développement, Editions d'Organisation. 2009 p 22

³ إصلاح حسن العوض ، إدارة التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي: وحدة التمويل الأصغر، الدورة التدريبية الأولى. الأولى/بنك الأسرة مايو/يونيو 2008 /

المؤسسات المالية الرسمية، القادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات إستثمارية مدرة للدخل، بمعنى أنه يأتي لمعالجة مشكلة الفقر والبطالة ، إضافة إلى معالجة مشكلة الإقصاء الإقتصادي والإجتماعي الذي يعانیه الكثير من الأفراد القليلي المردودية والكثيري المخاطرة من وجهة نظر المؤسسات المالية الرسمية و أيضا يشير إلى إتاحة الخدمات المالية على نحو مستدام إلى الفقراء وأنشطة الأعمال الصغرى، بحيث يشمل ليس فقط على القروض بل و أيضا المدخرات، وخدمات تحويل الأموال، و التامين. وفي المعتاد ينصب اهتمام أنشطة الأعمال الصغرى مبدئياً و بصفة رئيسية على الائتمان. و في الوقت الذي يحتاج فيه الفقراء كذلك إلى الحصول على الائتمان إلا أنهم يحتاجون المدخرات و خدمات و تحويل الأموال أيضا .

2- ظهور التمويل المصغر :

تجربة التمويل المصغر ظهرت البداية في بنغلاديش بمبادرة محمد يونس في سنة 1976 بفعل المجاعة الكبيرة التي سادت البلاد عام 1974، و في 2006 تحصل محمد يونس على جائزة نوبل ، كان الرجل مؤسس بنك grameen كان يمول الفقراء وخاصة النساء لكونهم مهمشين في المجتمع رغم الدور الاقتصادي والتنموي لهم ، كان نصيب النساء 95% من مجموع التمويلات التي يمنحها هذا البنك وقد برهنت تجارب تمويل هذا البنك للفقراء على أن الفقراء كانوا أكثر ثقة والتزاما في إرجاع القرض في آجاله ، ثم عرف التمويل المصغر انتشارا واسعا في باقي الدول الأخرى التي تسود فيها المجتمعات الفقيرة ، ولقد ارتفع عدد المستفيدين من التمويل المصغر بين 1997 و 2005 من 7.5 إلى 113 مليون فرد ، منها أمريكا اللاتينية ببنك يسمى بنك القرية ، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي اندونيسيا من طرف بنك rakyat، وقد لجأت الكثير من الحكومات إلى إنشاء مؤسسات للتمويل المصغر كما شمل الاتساع الدول الغنية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ، والكثير من الدول .

2- خصائص التمويل المصغر:

تتسم نشاطات المؤسسات التي تشتغل على التمويل المصغر بالخصائص التالية⁵ :

- تقديم القروض الصغيرة والقصيرة الأجل لأغراض رأس المال العامل.
- التقييم البسيط والسهل لاستثمارات المقترضين.
- استخدام بدائل مستحدثة كالضمانات الجماعية وأسلوب الادخار الإلزامي بدلا من استخدام

⁴ Abdul Rahim ABDUL RAHMAN, "Islamic Microfinance: A Missing Component in Islamic Banking", Kyoto Bulletin of Islamic Area Studies, 1-2 (2007), p 38,39

⁵ جوديث براندسما و لورنس هارت، تحسين عمل التمويل البالغ الصغر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، منشورات مكتب شؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالبنك الدولي، 1998، ص.1.

- الضمانات العينية.
- إمكانية حصول المقترض على قروض جديدة يتوقف على مدى وفائه بالتزاماته في تسديد القروض السابقة.
- الدفع المبسط والسريع لأقساط القروض كأسلوب الدفع الأسبوعي أو الشهري، أو أسلوب الدفع اليومي في بعض برامج التمويل المصغر.
- ارتفاع معدلات التحصيل لأقساط القروض مقارنة بمعدلات تحصيل القروض على مستوى بعض المؤسسات المالية التقليدية.
- استخدام أدوات الادخار الطوعي كأسلوب يزيد من قدرة المقترض على تلبية احتياجاته الخاصة الظرفية.
- فرض أسعار فائدة مرتفعة لتغطية التكاليف المرتفعة التي تنطوي عليها معاملات التمويل المصغر.
- إتباع مناهج بديلة إزاء الضمانات العينية.
- ملائمة موقع وتوقيت السداد.
- خدمات مالية ملائمة من حيث السرعة والتوقيت والقيمة.

3-عوائق التمويل في المناطق الفقيرة :

أهم العوائق التي تقابلها الجهات التي تقدم تلك الخدمات هي:⁶

- تشتت الطلب على الخدمات المالية نتيجة انخفاض مستويات النشاط الاقتصادي وانخفاض كثافة السكان.
- ارتفاع تكاليف المعلومات والمعاملات المرتبطة بالبنية الأساسية الضعيفة (مثل الطرق، والاتصالات السلكية واللاسلكية وعدم توفر معلومات عن العملاء حيث لا يوجد إثبات شخصية أو سجلات الممتلكات القائمة).
- ضعف القدرة المؤسسية لمقدمي التمويل الريفي المرتبطة بالعدد المحدود للأفراد المتعلمين المدربين في المجتمعات الريفية الصغيرة.
- الأثر السلبي للائتمان المدعوم أو الموجه من البنوك المملوكة للدولة أو مشروعات الجهات المانحة.

⁶ - حسن إبراهيم ، دور صناعة التمويل الأصغر في المناطق الريفية، الحوار المتمدن ، العدد 3606 / 2012 في الموقع: <http://gate.ahram.org.eg/> تاريخ الاطلاع 2016/11/10

- موسمية العديد من الأنشطة الزراعية وفترات الاستحقاق الطويلة للعديد منها، مما يعني تذبذب الطلب على المدخرات والائتمان، والتدفق النقدي غير المنتظم، ووجود فترات زمنية طويلة بين إصدار القروض والسداد.
- ارتفاع نسبة المخاطر المرتبطة بالزراعة (مثل هطول الأمطار بشكل متغير، والآفات والأمراض، وتقلبات الأسعار، وضعف الخدمات الإرشادية للمزارعين الصغار وعدم قدرتهم على الحصول على المستلزمات الزراعية والوصول للأسواق).
- عدم توفر الضمانات الفعالة نتيجة لعدم وجود حدود واضحة للملكية، فضلاً عن طول وتعقيد إجراءات تسجيل العقود، وضعف النظم القضائية.

4- مؤسسات التمويل المصغر:

يحتاج الفقراء إلى أنواع عديدة من الخدمات والمنتجات المالية، وهناك مجموعة متكاملة من المنظمات والمؤسسات التي تعمل على الوصول إليهم وتقديم خدمات المدخرات والتأمين والتحويلات والائتمان لهم، وبالإضافة إلى الأطراف العاملة التقليدية مثل :

- مؤسسات التمويل المصغر.
- الاتحادات الائتمانية.
- المؤسسات التعاونية.
- البنوك.
- المؤسسات الأخرى ومن بينها شركات تشغيل شبكات الهواتف المحمولة تستخدم التكنولوجيا في الوقت الراهن لتطوير أساليب جديدة لتقديم الخدمات بهدف تقديم هذه الخدمات للفقراء في إطار شراكة مع المؤسسات المالية القائمة.

5- شروط نجاح عملية التمويل المصغر :

وجب توافر مجموعة من الشروط والآليات التي تعمل على إنجاح عمليات التمويل المصغر نذكر منها :

- تنوع المؤسسات والآليات : للحصول على تمويل مصغر دائم وعلى نطاق واسع يتطلب إشراك العديد من المؤسسات ذات الأهداف والخدمات ومستلزمات الدعم المختلفة. حيث يجب أن تستند مساندة المنظمات غير الحكومية التي تشتغل في هذا التمويل ودعمها للنجاح. ففي الكثير من البلدان للوصول إلى المجتمع المقصود وهو في الغالب ريفي يتطلب استخدام شبكات جوارية واسعة من المؤسسات المالية المعنية كالإتحادات والمنظمات والبنوك اللازمة.

- تنوع الخدمات المالية يحتاج المستثمرون الفقراء إلى مجموعة متنوعة ومرنة على نطاق أوسع من الخدمات المالية. ووضع سبل الاستجابة لطلبات المستثمرين سوف يشجع على تنويع مصادر التمويل المتاحة .
- نشر الوعي المالي بتمكين صغار المستثمرين من أساسيات التمويل والأداء المالي والاجتماعي الناجح لمؤسسات التمويل المصغر يمثل عنصرًا مهمًا في دمج التمويل المصغر في القطاع المالي الرسمي، لأن من شأن المعلومات الدقيقة أن تحسن من عمليات الإشراف والتدقيق والتصنيف وتخفيض من تكاليفها. وسوف تشجع بذلك تدفق التمويل التجاري والتعاوني.
- حسن وضع السياسات والطرق القانونية : فالحكومات تحتاج إلى خلق جو ملائم لتشجيع عمل المؤسسات المعنية بالتمويل المصغر وذلك بتقديم خدمات مالية لفئة من اضعف الشرائح في المجتمع وهي الفقراء ، ووضع سياسات وأنظمة قانونية ملائمة تحمي أموال الفقراء وتسندهم في المنافسة مع الكبار وتحسن خبرة الفنيين المرافقين من مشرفين ومنظمين ، وتغل يد البنوك التي تتعامل بالفائدة وما يترتب عنها من مآسي على الفقراء .

6- شروط نجاح تقديم الخدمات المالية للفقراء:

- ترسيخ المفاهيم والتنظيم : تسعى الجهات المانحة للتمويل المصغر على أن تصمم استراتيجيات محددة ومتكاملة لهذا التمويل تقنن الجيد والأنفع من الممارسات ، هذه المؤسسات بحسن عملها تجعل لنفسها وزنا في القطاع المالي ..
- توضيح دور الدعم: المؤسسات والجهات التي يناط بها تقديم التمويل المصغر يجب أن تختار له المكان والزمان الملائمين ليستغل بكفاءة ويعطي المرد ودية المالية والاجتماعية اللازمين ، وكلما كانت الأدوات المستخدمة في الدعم فعالة كانت النتائج ايجابية .
- دعم الابتكار والإبداع: تشجيع روح المنافسة والإبداع الخلاق يزيد من مردودية التمويل المصغر وعلى الجهات التي تسهر على الإشراف على هذا القطاع الهش أن تقلل من مخاطر الاستثمار من دون الركون إلى الكسل وينصح بأن تقدم المنح والمساعدات للمؤسسات الممولة وخاصة التي تطور منتجات الادخار وأيضا للمستثمرين الذين استفادوا من التمويل المصغر التي تطور منتجات وتقنيات جديدة.
- تقديم أدوات مناسبة لترقية أنظمة مالية تستطيع تحقيق الاحتياجات التمويلية لاستثمار الفقراء وذلك يتطلب أدوات تمويل مرنة لتدعيم البحث والتطوير وبناء القدرات، وهو ما يتطلب أيضا التشجيع، وليس التنافس مع الأدوات التقليدية المعروفة للتمويل لان المنافسة غير متكافئة ، ومن ثم فان الأدوات التقليدية لها قوتها السوقية مما يجعل منها ميدانا للتطور المستمر الآلي على عكس التمويل المصغر .

- تكثيف التعاون: على الحكومات أن تبحث على اطر لتنسق بين الجهات المحلية والإقليمية والعالمية المانحة للتمويل المصغر ، ففيه زيادة للتمويل و زيادة للخبرة وليس بمقدور الدولة الواحدة أن تعمل بمعزل عن باقي الدول ، ومن جهة أخرى الانفتاح على المنظمات الدولية اللاحكومية والخيرية التي تشتغل حاليا في العالم يكون مصدر ملهما للتجارب والخبرات وتحسين للأداء .

7- تجارب دولية في التمويل المصغر:

يتمثل العنصر الأول في التجربة الدولية التي بينت الدور الجد هام الذي يلعبه جهاز القرض المصغر في مكافحة البطالة على مستوى البلدان السائرة في طريق النمو. أما الثاني فيتمثل في تجربة الجزائر الخاصة في مجال المؤسسات المصغرة التي بينت وجود طاقات كامنة أخرى لإنشاء نشاط لحسابها الخاص يمكن إستغلالها في إطار القرض المصغر، و يشكل هذا البرنامج توسيعا للإمكانيات الممنوحة للمواطنين لمباشرة مشاريعها و إنشاء نشاطات و بذلك الخروج نهائيا من وضعية البطالة و الفقر.

تحت عنوان التمويل المصغر يتنامى برقمين بين 2013 و 2014 ، ففي 2013 كانت الأموال الموجهة إلى التمويل المصغر تقدر 95.1 مليار دولار بزيادة 12.9 % عن سنة 2012 و بـ 105.9 مليون متعامل ، بتزايد 10.3% عن سنة 2012 وفي 2014 الزيادة المتوقعة 9.2%، تُوّطرها 1391 مؤسسة ،نسبة القروض الموجهة للرجال 19 % بينما استأثرت النساء 81% ، من المجتمع الريفي 66%. في 2013 كانت المؤسسات المالية غير البنكية تمثل 43 % ، والتنظيمات غير الحكومية 27 % أما البنوك فكانت حصتها لا تتجاوز 26 % .متوسط قيمة السلفة من البنك هي 1576 دولار ، و 766 دولار من المؤسسات غير البنكية ، 334 دولار من المنظمات غير الحكومية .وفي تلك السنة كانت نسبة التزايد للتمويل المصغر في دول أوروبا الشرقية و اسيا الوسطى تفوق 27% ، بينما في آسيا الجنوبية 18% و 19% في إفريقيا.

جدول 5: التمويل المصغر في العالم في 2013 وتوقعات 2014

نسبة المجتمع الريفي %	نسبة النساء %	نسبة الرجال %	الأفراد المستفيدون			القيمة المالية (مليار دولار)	
			الزيادة المتوقعة في 2014 %	نسبة الزيادة عن 2012	(مليون فرد)		
61	44	56	12.5	14.4	3.1	14.1	أوروبا الشرقية و اسيا الوسطى
77	7	93	11.2	11.9	56.7	10.7	جنوب آسيا

35	65	35	2.3	10.4	21.9	38.1	أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريب
43	59	41	9.0	4.7	2.0	1.6	الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
54	62	38	6.3	6.5	8.7	8.3	بقية إفريقيا
75	74	26	16.6	5.0	13.4	22.5	آسيا الشرقية ومنطقة المحيط الهادي

المصدر : من حسابنا بناء على المعطيات في الموقع الإلكتروني

12 Baromètre de la microfinance 2015, convergences vers un monde équitable et durable , Paris, sur le site <http://www.convergences.org/> تاريخ 2016/12/07 الاطلاع

في الوطن العربي : جاء به تقرير التنمية البشرية العالمي 2010 للأمم المتحدة الذي كان تحت عنوان الثروة الحقيقية للأمم⁷ :

من الآليات المستحدثة لمواجهة الفقر هو التمويل المصغر ، وبلغ عدد المستفيدين من الهيئات المختلفة التي تقدم خدمات التمويل المصغر علي مستوي الوطن العربي، 2.9 مليون مقترض قيمة المحفظة حوالي 1.6 مليار دولار خلال العام 2009. في مصر نجد أنه يقتصر تقديم خدمات التمويل المصغر علي الإقراض حيث بدأ ذلك النشاط بنهاية عقد الثمانينات من خلال البنك الوطني و جمعية رجال الأعمال بمختلف المحافظات الذين يستحوذون بنهاية عام 2009 علي 56% من عدد المقترضين النشطين و 43.6% من قيمة المحفظة النشطة. و في العراق نمت صناعة التمويل المصغر في بيئة عمل مليئة بالصعاب و لقد بدأت الصناعة في العراق طريقها منذ النصف الثاني من عام 2003 و لقد استطاعت الوصول بأواخر شهر مارس 2010 إلي منح أكثر من 190465 قرص بقيمة تزيد عن 424 مليون دولار بمحفظة قروض قائمة 63000 عميل بقيمة 85.5 مليون دولار .

وفي السودان وضعت اللجنة الأولى لصناعة التمويل المصغر عام 2006 عندما تم إصدار لائحة شروط ترخيص مزاولة النشاط الذي بموجبه اصدر البنك المركزي السوداني الإطار الرقابي الذي يعمل بمقتضاه مصارف و مؤسسات التمويل المصغر، و مازلت تجربة التمويل المصغر في السودان غير واضحة المعالم .

وأخيراً في اليمن تعد اليمن من أوائل البلدان في المنطقة العربية التي تملك قانون خاص ببنوك التمويل المصغر الذي تم إصداره من قبل البنك المركزي اليمني بإصدار قانون بنوك التمويل المصغر لسنة 2009 و قد حدد هذا القانون متطلبات وإجراءات مزاولة نشاط التمويل المصغر كما حدد القانون الفئات المستهدفة من هذه الخدمات وحدد الإجراءات المنظمةة لسير العمل وفق أفضل الممارسات العالمية المتبعة و لقد حصلت اليمن علي المرتبة الأولى في صناعة التمويل المصغر عربياً وفقاً لتقييمات وحدة

⁷ حسن إبراهيم ، مرجع سبق ذكره

المعلومات التابعة لمجلة الاقتصادي البريطانية في الآونة الأخيرة . و قد أصبح عدد العملاء من التمويل المصغر في اليمن حتى أكتوبر الماضي 60 ألف عميل.

8- التمويل المصغر في الجزائر:

في الجزائر⁸ : ظهر القرض المصغر لأول مرة في سنة 1999 إلا انه لم يعرف – في صيغته السابقة– النجاح الذي كانت تتوخاه السلطات العمومية منه، بسبب ضعف عملية المرافقة أثناء مراحل إنضاج المشاريع ومتابعة انجازها.

وقد تبين ذلك خلال الملتقى الدولي الذي نظم في ديسمبر 2002 حول موضوع " تجربة القرض المصغر في الجزائر"، وبناء على التوصيات المقدمة خلال هذا التجمع، الذي ضم عددا معتبرا من الخبراء في مجال التمويل المصغر، تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004 المعدل ، وتم إنشاء وكالة خاصة تسمى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ، يعتبر القرض المصغر بمثابة أداة لمحاربة الهشاشة حيث سمح لفئة الأشخاص المحرومين من تحسين ظروف معيشتهم، وهذا من خلال استحداث أنشطتهم الخاصة التي تمكنهم من الحصول على المدخيل.

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن ، كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر، أما فيما يخص الفوائد والمساعدات الممنوحة للمستفيدين من القرض المصغر، نجد:

- تضمن الوكالة الدعم والنصح والمساعدة التقنية فضلا عن مرافقة مجانية للمقاولين أثناء تنفيذ أنشطتهم.
- تمنح قرض بنكي بدون فوائد.
- يمكن منح سلفة بدون فوائد قدرها 29% من الكلفة الإجمالية في نمط التمويل الثلاثي.
- تمنح الوكالة سلفة بدون فوائد لشراء المواد الأولية مقدرة ب 100% من الكلفة الإجمالية للمشروع والتي لا يمكن أن تفوق مئة ألف دينار جزائري 100 000 دج، وقد تصل قيمة هذه السلفة إلى 250 000 دج على مستوى ولايات الجنوب.
- تمنح فترة سماح تقدر بثلاثة سنوات لتسديد القرض البنكي.

⁸ تاريخ الاطلاع: <http://www.angem.dz/ar/article/presentation/2017/04/09>

• جدول 6: عدد القروض الممنوحة من طرف ANGEM لغاية 2017/02/28

التسمية	العدد
عدد القروض الممنوحة	788162
عدد القروض المصغرة الممنوحة للنساء	491089
عدد القروض المصغرة الممنوحة للرجال	297073
عدد مناصب الشغل المستحدثة	1182246
عدد المستفيدين من الخدمات غير المالية	253634

• المصدر: تجميع المعطيات بالاستعانة من معطيات الموقع الالكتروني للوكالة <http://www.angem.dz/ar/home.php> تم الاطلاع عليه بتاريخ 2017/04/09.